الجامعة العربية تدين إقدام حكومة الاحتلال على تشريع «قانون المؤذن»

السلطة الفلسطينية تطالب بعقوبات دولية على المصارف الإسرائيلية

مستوطنة عامونا في الأراضي العربية المحتلة في الضفة الغربية

غزة – القاهرة – «وكالات»: دانت جامعة الدول العربية أمس الثلاثاء، إقدام حكومة الاحتلال الإسرائيلي على تشريع «قانون المؤذن» الذي يمنع حرية رفع الأذان عبر مكبرات الصوت في المساجد، تمهيدا لفتح الباب أمام «الكنيست» للمصادقة النهائية على هذا القانون ليصبح قانونا ناجزا، مستنكرة فرض سياسة الأمر الواقع على الأرض بمنطق القوة.

وأكدت الجامعة في بيان صادر عن قطاع فلسطين والأراضي العربية المحتلة اليوم الثلاثاء، أن هذه السياسات ستعرقل فرص التوصل الى حل سلمي وسلام عادل في المنطقة على أساس حل الدولتين، ما من شأنه أن يجر المنطقة إلى المزيد من التوتر والفوضى.

وحمّلت الجامعة العربية إسرائيل المسؤولية الكاملة عن تبعات هذا القانون، مطالبة المجتمع الدولي بكل هيئاته ومنظماته وعلى رأسها الأمم المتحدة التحرك لإجبار إسرائيل على الانصياع إلى قرارات الشرعية الدولية التي تكفل حرية ممارسة الشعائر الدينية لكافة الأديان، والمطالبة بالوقف الفوري لسياسات إسرائيل العنصرية بما فيها السياسات الاستيطانية المتواصلة، التي تستهدف تهويد الأراضي الفلسطينية وهو ما يقوض إمكانية التوصل الى سلام شامل وعادل في المنطقة.

وأكدت الجامعة أن هذه الخطوة تعتبر تعدٍّ جديد من قبل سلطات الاحتلال على حرية العبادة في فلسطين عامة وفي مدينة القدس المحتلة عاصمة الدولة الفلسطينية، خاصة انها مهد الديانات السماوية الثلاث، وتكريس لعنصرية الإحتلال.

كما اشارت الجامعة إلى مواصلة إسرائيل تشريع القوانين والتشريعات العنصرية، ومسها العلني بمشاعر المؤمنين، يكشف الوجه الحقيقي لحكومة الإحتلال، واستهتارها بالأعراف والقوانين الدولية التي تكفل حرية ممارسة الشعائر الدينية وحرية العبادة لكل الأديان دون تمييز أو إقصاء.

من ناحية اخرى طالبت وزارة الخارجية الفلسطينية بفرض عقوبات دولية على الجهاز المصرفي في إسرائيل، وفق ما نقلت الإذاعة الإسرائيلية، الثلاثاء.

وجاءت المطالبة الفلسطينية رسميا بعد كشف صحيفة هآرتس، تفاصيل تمويل بنك طفحوت الإسرائيلي، وإقراضه شركات متخصصة في الاستيطان ودعمه، لتشييد وإقامة وحدات سكنية في نقطتين استيطانيتين هما عامونا وميغرون، وتوفير ملايين الشواقل مقابل رهن الأراضي التي اقيمت عليها هذه النقاط العشوائية.

وطالبت الوزارة الفلسطينية في بيان الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية، بمتابعة القضية، واصفة إياها بالانتهاك الصارخ للقانون الدولي.

إحباط هجوم إرهابي محتمل في إسبانيا بالقبض على مغربي مشتبه به

الشرطة الاسبانية

مدريد – «وكالات»: أحبطت الشرطة الإسبانية هجوما إرهابيا محتملا على البلاد عقب إلقاء القبض على مغربي مشتبه به.

وأعلنت وزارة الداخلية في مدريد أمس الثلاثاء أنه تم القبض على المغربي (33 عاما) المناصر لتنظيم داعش في مدينة لاس پالماس بجزيرة كناريا الكبرى الإسبانية، وأضافت الوزارة أن الجهادي أعلن نيته الواضحة لشن هجوم كبير ومثير للانتباه في إسبانيا.

وبحسب بيانات الوزارة، أقام الرجل بصورة غير شرعية في إسبانيا وتراقبه سلطات الأمن منذ عام 2012. وأضافت الوزارة أن ميل المتهم للتيار الإسلامي المتطرف زاد مع مرور الوقت، وأنه كان يحتفي بالهجمات الإرهابية وتنظيم داعش على مواقع التواصل الاجتماعي وكان ينشر فيديوهات تحتوي على مواد عنف وصور له ولزوجته وابنه وهم يحملون أسلحة طعن.

وأوضحت الوزارة أن سلطات الأمن تمكنت من تحديد هوية المتهم رغم ارتدائه أقنعة في الصور، وكما ألقت قوات الأمن اليوم القبض على جهادي آخر في مدينة بلباو شمالي البلاد.

وبحسب البيانات فإن الرجل المتحدر من الجزائر (44 عاما) متهم بتمجيد الإرهاب.

وأكدت وزارة الداخلية الإسبانية أنه تم القبض على 188 جهاديا منذ رفع التحذير الأمني من مخاطر الإرهاب إلى الدرجة الـ4، ثاني أعلى درجة في التحذير، صيف عام 2015.

مقتل قائد فرقة أثناء تفكيك قنبلة في كويتا الباكستانية

إسلام اباد – «وكالات»: قالت الشرطة الباكستانية أمس الثلاثاء «إن ضابطا كبيرا في فرقة لتفكيك القنابل وشرطيا آخر قتلا أثناء محاولة إبطال مفعول قنبلة في مدينة كويتا بجنوب غرب البلاد».

وقتل القيادي في وحدة تفكيك القنابل بالمدينة وزميله في ساعة متأخرة الليلة الماضية بعد ساعات من مقتل 13 على الأقل وإصابة أكثر من 80 في انفجار آخر بمدينة لاهور في شرق باكستان، وأعلنت جماعتان متشددتان المسؤولية عن الانفجارين اللذين لا تربط بينهما أي صلة فيما يبدو.

ووقع الانفجاران بعد أن عززت فترة من الهدوء النسبي الآمال في تحسن الوضع الأمني في المجمل.

وقال عبد الرزاق تشيما نائب المفتش العام للشرطة في كويتا إن الشرطيين «قتلا على الفور ونسفت جثتاهما».

وأعلن فصيل العلمي التابع لجماعة عسكر جنجوي مسؤوليته أمس الثلاثاء، ومشطت شرطة لاهور موقع التفجير الانتحاري الذي وقع أمس الاثنين أثناء احتجاج للصيادلة ومصنعي الأدوية قرب المجلس الإقليمي.

وأعلنت جماعة متشددة تعرف باسم جماعة الأحرار وهي تابعة لحركة طالبان الباكستانية مسؤوليتها عن هجوم لاهور.

كوريا الشمالية: اغتيال الأخ غير الشقيق للرئيس كيم يونغ أون

بيونغ يانغ – «وكالات»: قالت وكالة يونهاب الكورية الجنوبية للأنباء الثلاثاء، نقلا عن مصادر لم تذكرها إن الأخ غير الشقيق لزعيم كوريا الشمالية كيم يونغ أون قتل في ماليزيا.

وقالت يونهاب إن كيم يونغ نام، قتل صباح الاثنين في ماليزيا، ولم تذكر المزيد من التفاصيل.

وفي سياق متفصل قالت قناة تشوسون القضائية نقلا عن مصادر في حكومة كوريا الجنوبية إن كيم سُمم في مطار بكوالالمبور على أيدي امرأتين يعتقد أنهما عميلتان سريتان هاربتان من كوريا الشمالية، وقالت الشرطة الماليزية لرويترز إن رجلا غير محدد الهوية من كوريا الشمالية توفي في الطريق إلى المستشفى من أحد مطارات كوالالمبور.

وقالت الشرطة إنها تحقق في هوية الرجل.

شمات

الأمير وروحاني

مبعوثا من سمو امير البلاد ، لنقل رسالة من سموه إلى الرئيس روحاني.

ويرافق الرئيس روحاني في زيارته لدولة الكويت ، التي تسبقها زيارة لسلطنة عمان ، وفد رفيع يضم عددا من الوزراء وكبار المستشارين وممثلين عن القطاع الخاص في ايران.

وشهدت السنوات القليلة الماضية عددا من الزيارات الرسمية المتبادلة بين البلدين ، وابرزها في يونيو عام 2014 ، حين قام سمو أمير البلاد بزيارة رسمية لايران ، بحث سموه خلالها والرئيس روحاني سبل تعزيز العلاقات الثنائية وتنميتها ، وعددا من القضايا ذات الاهتمام ، وآخر مستجدات الساحتين الإقليمية والدولية كما شهدت التوقيع على ست اتفاقيات ثنائية في المجالات الأمنية والخدمات الجوية والشؤون الجمركية والرياضية والسياحية والبيئية.

ونعود العلاقات الكويتية الإيرانية إلى فترة ما قبل الاستقلال ، ففي اربعينات وخمسينات القرن الماضي راجت حركة التبادل التجاري بين موانىء الكويت وموانىء المحمرة وبوشهر وبندر عباس الايرانية ، إلى جانب تجارة الترانزيت بين الجانبين.

وعقب استقلال دولة الكويت عام 1961 كانت إيران من أولى الدول التي اعترفت رسميا بهذا الاستقلال ، ومن ثم إقامة العلاقات الدبلوماسية الثنائية عام 1962.

وفي عام 1979 قام سمو امير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح ح، بينما كان يشغل انذاك منصب نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية بزيارة رسمية لطهران ، حيث كان اول مسؤول رفيع المستوى من منطقة الخليج يزور إيران بعد قيام الثورة الاسلامية فيها.

وحين تعرض دولة الكويت للغزو العراقي في الثاني من اغسطس عام 1990 ، أعلنت إيران رفضها التام للاحتلال وايدت قرار مجلس الأمن رقم 660 الذي دعا العراق إلى الانسحاب غير المشروط من الكويت ، كما أبلغت إيران الأمم المتحدة امتثالها لقرار مجلس الامن رقم 661 القاضي بفرض المقاطعة الشاملة على العراق والتزامها التام بتنفيذه.

وفي مرحلة ما بعد تحرير الكويت عمل الجانبان الكويتي والإيراني على إعادة بناء وترسيخ أواصر العلاقات بينهما على أسس جديدة أكثر شمولا وثباتا في جميع المجالات لاسيما السياسية والاقتصادية والأمنية.

وأجرى سمو الامير الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح في 11 يناير 2003 حينما كان يشغل منصب النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية زيارة هامة الى طهران للتباحث حول ظروف المنطقة آنذاك وخصوصا في ظل استعدادات واشنطن لشن حملة عسكرية على العراق وأكدت تلك الزيارة تطابق وجهات النظر بين الجانبين الكويتي والإيراني حول أهمية التوصل الى حل سلمي للأزمة العراقية ومطالبة النظام العراقي بتنفيذ قرارات مجلس الأمن بما فيها القرار 1441.

كما أثمرت تلك الزيارة التوقيع على ثلاث مذكرات تفاهم بين البلدين في المجالات الاقتصادية والفنية والاتفاق على رفع مستوى اللجنة التجارية المشتركة بين البلدين الى اللجنة العليا للتعاون الاقتصادي والثقافي والعلمي والعسكري والأمني برئاسة وزيري خارجية البلدين.

وفي فبراير 2006 قام الرئيس الإيراني السابق محمود أحمدي نجاد بزيارة رسمية إلى دولة الكويت أجرى خلالها مباحثات ثنائية مع سمو أمير البلاد حول العلاقات الثنائية وسبل تعزيزها.

وعلى صعيد التعاون الأمني أدرك المسؤولون في كلا البلدين أهمية التنسيق بينهما حيال قضايا الأمن الداخلي والخارجي وكانت أولى مساعي هذا التعاون عام 1992 عندما قام وزير الداخلية الكويتي آنذاك الشيخ أحمد الحمود الجابر الصباح بزيارة إلى طهران تم خلالها الاتفاق على إنشاء لجنة مشتركة لبحث سبل مكافحة تهريب المخدرات.

وفي يونيو 1996 وقع وزير الداخلية الكويتي حينها الشيخ محمد خالد الحمد الصباح خلال زيارته طهران على مذكرة تفاهم مع نظيره الإيراني حول سبل تعزيز التعاون الأمني ومكافحة تهريب المخدرات بين الجانبين.

كما أسفرت زيارة رئيس مجلس الوزراء سمو الشيخ جابر مبارك الحمد الصباح حينها كان يشغل منصب نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع إلى طهران في سبتمبر 2002 عن توقيع مذكرة للتفاهم الدفاعي الثنائي تعد الأولى من نوعها بين إيران ودولة خليجية.

وعلى الصعيد الاقتصادي حقق التبادل التجاري بين البلدين نموا ملحوظا إذ ارتفع بنسبة 100 بالمئة ليصل الى 400 مليون دولار بعدما كان لا يتجاوز 200 مليون دولار على الصعيدين الحكومي والأهلي وذلك بحسب الأرقام التي اعلنها سفير ايران لدى الكويت علي رضا عنايتي عام 2015.

وتصدر الكويت إلى إيران الحديد والصلب والأنابيب المعدنية ومادة اليوريا بينما تعتبر الفاكهة والخضروات والمكسرات والسجاد ومواد البناء من اهم الأصناف التي تستوردها الكويت من إيران.

وتأكيدا لهذا الاهتمام الاقتصادي المشترك وقع الجانبان الكويتي والإيراني في شهر أكتوبر عام 1999 اتفاقية التعاون التجاري للمناطق الحرة التي تهدف الى تسهيل نقل البضائع عن طريق البحر.

وفي يناير عام 2000 وقع البلدان مذكرة تفاهم تجارية في ختام اجتماعات اللجنة الكويتية الإيرانية المشتركة فيما تم توقيع اتفاقية تعاون ثنائي في مجال انتقال الأيدي العاملة والشؤون الاجتماعية والتدريب الحرفي والمهني في يناير 2001.

وفي يناير 2008 وخلال زيارة نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية الكويتي آنذاك الشيخ الدكتور محمد صباح السالم الصباح إلى طهران تم توقيع اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي بين البلدين.

وعلى الصعيد الإنساني ساهمت دولة الكويت في مساعدات قدمتها دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بقيمة 400 مليون دولار للتخفيف من حدة آثار الزلزال الذي ضرب مدينة (بام) الايرانية في شهر ديسمبر عام 2003.

الغانم: ويمكرون

المضبطة ، اثناء مناقشة بند التصديق على المضابط ، وقال انه اكتشف بعد عودته من المهمة الرسمية بالخارج ، وجود تغيير في المضبطة ، وثم احالة الموظف المسؤول الى التحقيق ، خاصة ان هناك شبهة تعمد في القضية ، مضيفا «ويمكرون ويمكر الله والله خير الماكرين».

واوضح الغانم ان التغيير جاء بالتحديد في نتيجة التصويت على إحالة التحقيق في قضية الحيازات الزراعية ، من لجنة حماية المال العام الى لجنة شؤون الزراعة.

وقد استكمل مجلس الأمة مناقشة الخطاب الأميري، وجاءت ابرز مداخلات النواب ، اعلان النائب محمد هايف انه سيتقدم بتعديل المادة 79 من الدستور، للحد من الهدر في الأحكام غير الشرعية التي تقدم من قبل النواب أو الحكومة، مؤكدا على مسؤولية الحكومة والمجلس على الوفاء بالعهد.

وحمّل هايف الحكومة والمجلس المسؤولية في قضية عدم استكمال هيئة الشريعة الإسلامية مطالبا باستكمال الهيئة ودعمها لترى النور بتطبيق احكامها وعدم اقصائها، معتبرا ان احكام الشريعة هي الملاذ والملجأ وتحد من وجود الأشخاص في السجون.

وقال إن القوانين شرعت لخدمة الناس، ولن نسكت عن الخلل في أي وزارة، وقضية البدون من أخطر القضايا فالحكومة وضعتهم في سجن كبير ووضعت القيود عليهم بدلا من إصلاح أوضاعهم فاتجهوا الى الجرائم والتعطل عن العمل.

من جهته أكد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية الشيخ خالد الجراح ، حرص الوزارة على مواجهة انتشار ظاهرتي تعاطي المخدرات في السجون ، والرشوة والسعي لتطهير البلاد من هذه الآفات.

وقال الجراح ان «قضية المخدرات والمشاكل التي تعج بها السجون تعد قضية عالمية ، وليس فقط في دولة الكويت ، والوزارة بصدد التطهير من هذه الآفات».

واكد ان هذه الظواهر تحتاج الى تضافر الجهود والتعاون من جميع الاطراف المعنية ، بما فيها مجلس الأمة ، وليس فقط وزارة الداخلية للحد منها وحلها نهائيا.

وتعهد وزير الداخلية بقطع جميع الاتصالات داخل السجون للمساهمة في مكافحة تجارة المخدرات ، مشيرا الى ان الوزارة بصدد استخدام اساليب حديثة لقطع هذه الاتصالات من خارج السجون.

من جانبه قال النائب عدنان عبدالصمد إن قضية الاستقرار السياسي يجب ان تكون اولوية في هذا المجلس كما كانت من اولويات المجلس السابق ومن اهم إنجازاته، معتبرا أن المجلس السابق كان من افضل المجالس على الرغم من محاولات التشويه التي طالته.

واشار إلى أن هناك حديثا يثار عن إبطال وحل المجلس، داعياً زملاءه النواب إلى عدم الالتفات إلى ذلك الهاجس.

وبخصوص ترشيد الإنفاق قال عبد الصمد إنه لا يزال هناك هدر كبير في الميزانية وحتى في الميزانية القادمة، مطالبا الحكومة بتشكيل لجان محايدة لدراسة المخالفات التي تتضمنها تقارير ديوان المحاسبة.

وأكد ضرورة اعادة النظر في الهيكل الاداري «المترهل» في الدولة إذا كنا ننشد الإصلاح، مشيرا إلى أن هناك قياديين يتقاضون رواتب ضخمة ولا يعملون والوزيرة اقرت بذلك.

وطالب عبد الصمد بحل قضية البدون وتقنين الحقوق الأولية لهم والاهتمام بقضيتهم 30خاصة انها لم تحل ولم تر النور منذ 30 سنة.

بدوره قال النائب د. محمد الحويلة أن الرد على الخطاب السامي بمثابة خارطة طريق تحدد العمل في المرحلة المقبلة، وهناك الكثير من التحديات التي تواجه الكويت.

أضاف أن الجميع تابع التدخلات العراقية وعبر عنها بعض النواب ويفترض ان يكون هناك تعامل مع هذه التهديدات وأن نتحمل مسؤولياتنا الوطنية، ولتضع الحكومة حرصا كبيرا في التعامل مع هذه التهديدات.

إلى ذلك قال النائب أحمد الفضل: إن الحكومة أهدرت 750 مليون دينار في العلاج السياحي وتريد توفير 150 مليونا من جيب المواطن!

الخالد: لا مجال

للجيش الفريق الركن عبدالله نواف الصباح ، وآمر القوة البرية اللواء الركن خالد صالح الصباح ، ورئيس هيئة مكتب نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع الشيخ راكان سالم الصباح .

ونقل الوزير الخالد لمنتسبي القوة البرية ، تحيات صاحب السمو أمير البلاد القائد الأعلى للقوات المسلحة الشيخ صباح الأحمد ، وسمو ولي العهد الأمين الشيخ نواف الأحمد ، وسمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك ، مؤكدا إن الجد والإجتهاد والمثابرة والتفاني في اداء واجبكم محل فخر واعتزاز ، واضعين مصلحة الوطن نصب اعينكم الذي يستحق بذل الغالي والنفيس من أجله ، وثمن الجهود التي يقوم بها رجال جيشنا الباسل من أجل السهر على أمن هذا الوطن المعطاء.

من جهة أخرى كشف وزير العدل وزير الدولة لشؤون مجلس الامة د . فالح العزب ، عن استعداد الحكومة لمناقشة أوضاع خور عبد الله ، في جلسة مجلس الأمة اليوم ، لكنه توقع ان تلجأ الحكومة الى طلب عقد الجلسة سرية .

وحول طلب مناقشة قضية الإبداعات المليونية ، قال العزب :«الى الآن لم يصلنا كحكومة اي شي بهذا الخصوص ، نريد الاطلاع على الطلب ومن ثم تقرر الحكومة»، ما يشير الى احتمال رفض الحكومة مناقشة الطلب عند طرحه في جلسة اليوم ، لعدم تبلغها به رسميا .

وعن تعديل الدستور ، أجاب الوزير العزب :« هذا ليس بالامر الهين ، يحتاج الى راي عام والى المقام السامي»، مؤكدا انه « يحتاج الى آلية معمقة يكون الشعب الكويتي رقيبا عليها ».

وفي شأن آخر شدد الوزير العزب على رفض الحكومة «المساس باحد في مجلس الأمة او غيره» ، مبينا ان «المجلس ليس منبرا لتصفية الحسابات بين الاشخاص وتلقي منه الشتائم ، وعلى النواب ان يلتزموا بالقواعد الدستورية » .

الفارس: غرس

ولفت إلى حرص الوزارة «منذ الوهلة الأولى لخطاب سمو أمير البلاد رعاه الله بمناسبة العشر الأواخر من رمضان عام 1437 هجرية على أن يكون هذا الخطاب نبراسا تستمد منه الأمل في مستقبل مشرق».

وأوضح أن ما ركز عليه سمو أمير البلاد من ضرورة الاهتمام بالشباب يمثل خريطة طريق «نسير عليها في رسم مستقبل هذا الشباب الواعد وهو ما دفع الوزارة إلى عقد هذا المؤتمر لطلبة المرحلة الثانوية لأنهم على أعتاب مرحلة التعليم الجامعي الذي يعدهم لتحمل المسؤولية».

وخاطب الطلبة قائلا: انتم أمل الوطن ومعقد الآمال وعليكم وبكم ينهض الوطن ويرتقي فكونوا كما أملنا فيكم نصف الحاضر وكل المستقبل حققوا طموحاتكم التي نرجوها منكم من الالتزام بالقيم الأصيلة التي جبل عليها الآباء والأجداد متمسكين بالولاء والانتماء لهذا الوطن الغالي».

ودعا الوزير الفارس الطلبة إلى التحلي بصفات التسامح والحوار الهادف البناء وقبول الآخر والاستفادة من الإيجابيات النافعة والمفيدة في وسائل التواصل الاجتماعي وتسخيرها لخدمة مستقبلهم وتكوين روابط متينة قائمة على الاحترام المتبادل.

وأشار إلى التعاون مع وزارتي الإعلام والدولة لشؤون الشباب والهيئة العامة للشباب ومجلس الأمة الكويتي «الذي يدل دلالة قاطعة على أن التعاون المثمر والبناء من خلال الشراكة المجتمعية ينصهر في بوتقة واحدة وهي رد الجميل لهذا الوطن الغالي».

من جانبه قال الوكيل المساعد للتنمية التربوية والانشطة رئيس اللجنة المنظمة للمؤتمر فيصل المقصيد في كلمته إنه انطلاقا من مسؤولية قطاع التنمية التربوية والأنشطة نحو الأبناء الطلبة ، فقد حرص القطاع على الإعداد والتجهيز للمؤتمر ترجمة لمضامين خطاب سمو الأمير ، لاسيما بشأن القضايا التي تهم الشباب والأبناء الطلبة كالولاء وتنمية روح الانتماء للوطن.

العبدالله يلغي

الشيخ سلمان الحمود، بالتحقيق مع الامين العام للمجلس الوطني للثقافة والفنون علي البوحة ، والامين العام المساعد للثقافة محمد العسعوسي، والامين المساعد لقطاع الفنون بدر الدويش ، ونص القرار الجديد على الغاء الايقاف عن العمل ثلاثة أشهر والاكتفاء بالتحقيق الذي يجري حاليا ، في بعض الوقائع التي تضمنها استجواب قدم ثلاثة إلى الحمود .

العدساني: لدي

والحرص على عدم فقدان النصاب

وقال العدساني : «انا ضد عقد الجلسة سرية فهي قضية علنية ويجب ان تثار في العلن ، واذا حولت الجلسة سرية فلدي اجراءات اخرى سأتخذها».

رفع الحصانة

ورفعت الحصانة عن النائب أحمد الفضل في قضية تغريدات في تويتر بتصويت 36 من 38 على رفع الحصانة، وفي قضية مقال نشر بجريدة الشاهد تضمن مساس بالشاكي بتصويت 36 من 45.

ورفعت الحصانة عن النواب د. وليد الطبطبائي ود. جمعان الحربش ومحمد المطير في قضية دخول مجلس الأمة بتصويت 39 من 42 مع رفع الحصانة.

«الصحة»: إصابة

وأوضحت ان مركز «التأهيل الرئوي» قام بالابلاغ عن حالة المريضة ، في حين تم اجراء بحث شامل للحالة وفحصها وفحص المحيطين بها بشكل كامل ، في المدرسة والمنزل من المعلمات والتلاميذ واقراد الاسرة ، للتأكد من حدوث الاصابة وعدم وصولها لحالات اخرى.

اضافت ان فريقا من وحدة الدرن قام على الفور بفحص 68 تلميذا و18 معلمة ، حيث جاءت نتيجة الفحص سلبية لجميع المخالطين ، ما عدا حالة واحدة في انتظار نتائجها النهائية اليوم الأربعاء .

وشددت على ان قطاع الصحة العامة يواصل دوره في متابعة المرضى والحالات المخالطة لها ، واتخاذ كل الاجراءات الاحترازية والوقائية من مختلف الامراض والاوبئة المحتمل الاصابة بها ، حفاظا على الصحة العامة.

البرلمان المصري

في حكومة أحمد نظيف، في عهد الرئيس الأسبق حسني مبارك.

كما عُينت هالة حلمي السعيد في منصب وزير التخطيط، خلفا لأشرف العربي. وهي عميد كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، وعضو مجلس إدارة البنك المركزي.